



مطبعة جامعة الإمام الجليل

آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وملاحقها من أعمال
(١٣)

حجّام مع المستأنك

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

الجمعة السادسة

تحقيق
محمد عزيز شمس

إشراف

بكر بن عبد الله بن زيد

تقديم

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

دار الفوائد
للنشر والتوزيع

نسخ للبيت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل

في حق الله على عباده وقِسْمِهِ من أم القرآن،
وما يتعلق بذلك من محبته وفرحه ورضاه ونحو ذلك

فصل

في حق الله على عباده، وقسمه من أم القرآن، وما يتعلق بذلك من محبته وفرحه ورضاه، ونحو ذلك.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥٦) ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا﴾ (٥٧) إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ (٥٨)، وقوله: ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ﴾ نكرة في سياق النفي، تعم كل رزق، فيعمُّ اللفظ: من رزق لي، ومن رزق لهم، ومن رزق من بعضهم لبعض، لكن قوله بعد ذلك: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا﴾ (٥٧) والإطعام هو رزق له، فقد يقال: هو تخصيص بعد تعميم، وقد يقال: الأول رزق المخلوق والثاني [يتعلق] بالخالق، فيكون المعنى: ما خلقتهم إلا ليعبدون، لا ليطعمون، ولا ليرزقوا (٢) أحدًا، فإن الله هو الرزاق الذي يرزق الخلق، وهو ذو القوة المتين.

فبيّن الله بهذه الآية أنه خلقهم لعبادته التي أرادها منهم، فهي مراده ومطلوبه، لا يريد منهم أن يرزقوه، ولا أن يطعموه، لأنه لما نفى الإرادة عن الرزق وإطعامه، دلّ على إثباتها للعبادة، وفي إثباتها للعبادة ونفي إرادة الرزق والإطعام دليل (٣) على أن له حقًا عليهم

(١) سورة الذاريات: ٥٦ - ٥٨.

(٢) في الأصل بإثبات النون، والصواب حذفها، أو إثباتها وحذف «أحدًا».

(٣) في الأصل: «دليل».

يريده منهم ، وهو محبُّ له ، راضٍ به .

وقال تعالى : ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقُلُوبُ مِنْكُمْ ﴾ ^(١) وقال : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ ^(٣) ، وقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا ﴾ ^(٤) ، وقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ^(٥) ، وقال : ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ ^(٦) ، وقال : ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٧) ، وقال : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ في مواضع ^(٨) .

وقد جاءت السنة بذكر حقه عليهم ، في الصحيح ^(٩) عن معاذ بن جبل قال : كنتُ رديفَ رسول الله ﷺ فقال : « يا معاذ! أتدري ما حق الله على عباده؟ » قلتُ : الله ورسوله أعلم ، قال : « أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟ أن لا يعذبهم » .

وروى الطبراني في كتاب الدعاء ^(١٠) مرفوعاً إلى النبي ﷺ : « يقول

(١) سورة الحج : ٣٧ .

(٢) سورة فاطر : ١٠ .

(٣) سورة البقرة : ٢٢٢ .

(٤) سورة الصف : ٤ .

(٥) سورة المائدة : ٤٢ .

(٦) سورة المائدة : ٥٤ .

(٧) سورة آل عمران : ٣١ .

(٨) سورة المائدة : ١١٩ ، سورة التوبة : ١٠٠ ، سورة البينة : ٨ .

(٩) البخاري (١٢٨) ومواضع أخرى) مسلم (٣٠) .

(١٠) برقم (١٦) من حديث صالح المري عن الحسن عن أنس . وصالح ضعيف .

الله : يا عبدي ! إنما هي أربعة : واحدة لي ، واحدة لك ، وواحدة بيني وبينك ، وواحدة بينك وبين خلقي ، فأما التي لي ، فتعبدني لا تشرك بي شيئاً ، وأما التي هي لك ، فعملك أجزيك به أحوج ما تكون إليه ، وأما التي بيني وبينك ، فمَنك الدعاء وعليَّ الإجابة ، وأما التي بينك وبين خلقي ، فَأَتِ إِلَى النَّاسِ مَا تُحِبُّ أَنْ يَأْتُوهُ إِلَيْكَ .

وفي صحيح مسلم^(١) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ يقول الله تعالى : «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ ، فَنِصْفُهَا لِي وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٢) ، يَقُولُ اللَّهُ : حَمَدَنِي عَبْدِي ، وَإِذَا قَالَ : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾^(٣) ، يَقُولُ اللَّهُ : أَتْنَى عَلَيَّ عَبْدِي ، وَإِذَا قَالَ : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٤) ، يَقُولُ اللَّهُ : مَجَّدَنِي عَبْدِي - وَفِي رَوَايَةٍ : فَوَضَّ إِلَيَّ عَبْدِي - وَإِذَا قَالَ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾^(٥) ، قَالَ : فَهَذِهِ الْآيَةُ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ ، وَإِذَا قَالَ : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾^(٦) ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ، قَالَ اللَّهُ : فَهَؤُلَاءِ لِعَبْدِي ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ .

ففي هذا الحديث أن النصف الأول - وهو الحمد والثناء والتمجيد والعبادة - لله تعالى ، والنصف الثاني - وهو الاستعانة والمسألة - للعبد ، هذا مع العلم بأن العبد يثاب على حمده وثنائه وعبادته ، وقد يحصل له بذلك من الثواب أكثر مما يحصل بالاستعانة والسؤال ، [و]

(١) برقم (٣٩٥) .

لا بدَّ أن تكون للنصف الذي هو للرب خاصية تعود إلى الرب، تميزها عن نصف العبد، وإلا فإذا كان للعبد في كلاهما أجر وثواب، فتخصيص أحدهما بأنه للرب، لا بدَّ فيه من خاصية للرب.

وأيضاً فإن الله أخبر ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ الآية^(٢)، وقد ورد في الصحيحين^(٣) عن ابن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية شقَّ ذلك على أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: أيُّنا لم يَظْلِمَ نفسه؟ فقال النبي ﷺ: «إنما هو الشرك، ألم تسمعوا إلى قول لقمان: إن الشرك لظلم عظيم» أو كما قال.

وفي الحديث عن طائفة من السلف، ورؤي مرفوعاً^(٤): «الدواوين ثلاثة: ديوان لا يغفر الله منه شيئاً، وهو الشرك، وديوان لا يعبأ الله به شيئاً، وديوان لا يترك الله منه شيئاً. فأما الديوان الذي لا يغفر الله منه شيئاً، فهو الشرك، وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئاً، فهو ظلم العبد نفسه، وأما الديوان الذي لا يترك الله منه شيئاً، فهو الظلم للعباد بعضهم بعضاً».

وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ

(١) سورة لقمان: ١٣.

(٢) سورة الأنعام: ٨٢.

(٣) البخاري (٣٢) ومسلم (١٢٤).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٦ / ٢٤٠) والحاكم في «المستدرک» (٤ / ٥٧٥) من حديث عائشة مرفوعاً. وإسناده ضعيف. قال الذهبي في تلخيص المستدرک: صدقة ضعفوه، وابن بابنوس فيه جهالة.

يَأْتِي يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٥٤﴾^(١)، فجعل الظلم في حق الله تعالى قسماً خارجاً عن ظلم العبد نفسه، وعن ظلم العباد، وهذا يقتضي أن الله فيه حقاً قد ضيَّعه العبد، لا أنه مجرد ظلم العبد نفسه كالمعاصي، وإن كانت المعاصي مخالفةً لأمر الله وتركاً لما أوجبه، وجنايةً على دين الله.

وأيضاً فإن الله قد أخبر أنه يحب الحسنات المأمور بها، من الإيمان والعمل الصالح، وأنه يرضاها، ويحب أهلها، ويرضى عنهم، والحب مستلزم للإرادة، وهو مع ذلك فقد شاء جميع الكائنات، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وقد قررت هذه القاعدة في غير هذا الموضع، وبينت الفرق بين كلماته الكونيات، وما يتصل بها من أمر وإرادة وإذن وحكم وبعث وإرسال وغير ذلك، وبين كلماته الدينيات، وما يتصل بها من أمر وإرادة وحكم وبعث وإرسال، قررت هذا الأصل الفارق في غير موضع، وأن منه تزول الشبهات الحاصلة في مسائل الدين والقدر وتعارضهما.

وحقيقة ذلك تعود إلى أن الدين الذي أمر الله به شرعاً من بين سائر الكائنات، له من الله مزية واختصاص بذلك صار محبوباً مأموراً به، وذلك من وجهين:

أحدهما: من جهة عوده إلى الخلق، لما في الدين من مصلحتهم ومنفعتهم في الدنيا والآخرة بالشواب والنعيم المقيم المتعلق بالمخلوق، والمتعلق بالخالق، كالنظر إلى وجهه الكريم.

(١) سورة البقرة: ٢٥٤.

والثاني: من جهة عوده إلى الخالق، حتى يصح أن يكون محبوباً لله مرضياً محموداً مفروحاً به، وإلا فنفسُ تنعم هذا العبد وتعذب هذا العبد، وصلاح هذا وفساد هذا، سواءً بالنسبة إلى الله من جهة الخلق والمشیئة والتكوين، فلا بد أن يكون لأحدهما إلى الله إضافة وتعلق ونسبة بها يكون محبوباً له، مرضياً مفروحاً به، محموداً مثنيّاً على أصحابه، ويكون الآخر مسخوطاً عليه، ممقوتاً مبغضاً، ونحو ذلك، وراء ما يلحقه من العذاب.

وهذا الفرق هو حقيقة الدين، وسرّ الأمر والنهي، وغاية التكليف الشرعي، ومقصود الرسالة والكتاب، ولهذا تكلم الناس في علة خلقه للخلق، ثم أمره بالدين.

فقال فريق: إنه فعل ذلك لنفع الخلق ومصلحتهم، وزعموا أن هذا وجه حسن الفعل والأمر، وإن لم يكن هذا واقعاً بالجميع ولا عائداً منه حكم إلى الفاعل، وهذا قول المعتزلة وغيرهم من القدرية، ثم التزموا على هذا مسائل التعديل والتجويز، والتحسين والتقبيح بالقياس الفاسد على الخلق، واضطربوا فيه اضطراباً لا ينضبط.

وقد يوافق بعض أهل السنة - من أصحابنا وغيرهم - هؤلاء في بعض المسائل التي لا تخالف الأصول المشهورة في السنة، وعارضهم كثير من متكلمي الإثبات للقدر، الذائبن عن السنة في مواضع كثيرة، فقالوا: لا يجوز تعليل شيء من ذلك، بل خلق وأمر لمحض المشیئة، وصرف الإرادة، ولا يجوز تعليل ذلك بمصلحة العباد ونفعهم، ولا غير ذلك.

ثم إن كثيرًا من العلماء يعتقدون أن ليس في هذا الأصل العظيم الجامع - المتعلق بأصول الدين والتوحيد، وبأصول الفقه وبالشرعية - إلا هذان القولان^(١)، إما التعليل بنفع العباد وصلاحهم، وإما ردّ ذلك إلى محض المشيئة والإرادة الصرفة، وهذا القول الثاني يلزمه من اللوازم الفاسدة - التي تتضمن التسوية بين محبوب الله ومكروهه، ومأموره ومنهيه، وأوليائه وأعدائه - أشياء فيها من البطلان والشناعة ما يُعَلِّم به تفريط هؤلاء وغلطهم، كما فرط الأولون.

ويقارب هؤلاء من يقول من الفلاسفة وغيرهم: إن هذه المخلوقات لازمة لذاته، وإن قالوا: إنها صادرة عن عنايته، وإن تضمنت ما تضمنت من منافع الخلق ومصالحهم بطريق اللزوم. ويجعلون ذلك علة غائية.

ثم إنهم يتناقضون فلا يجعلون ذلك مقصودًا للفاعل ولا مرادًا له بالقصد الأول، وإلا لزمهم ما لزم الأولين من التعليل، فيثبتون في أفعاله من الحِكم والعِلل الغائية والمنافع ما لا يصدر إلا عن قصد وإرادة، ثم يتكلمون عن الإرادة بما يناقض ما قالوه.

ومما يبين ذلك أن يقال لمنكري التعليل - الذين لا يُثبتون وراء العلم والإرادة لا حكمة، ولا رحمة، ولا لطفًا، ولا محبة، ولا رضى، ولا فرحًا، ولا غضبًا، ولا مقتًا، ولا غير ذلك، بل يجعلون لذلك إرادة أو فعلًا -: معلومٌ أن الإرادة المحضة خاصتها التخصيص

(١) في الأصل: «هذين القولين».

والتمييز، كتخصيص بعض الأعيان بنوع من المقادير والصفات والحركات وغير ذلك، مما يمكن ضده وخلافه. أما التخصيص بالخير دون الشر، والنفع دون الضر، والنعيم دون العذاب، وجعلُ هذا محبوبًا، وهذا مودودًا مرضيًا، وهذا ممقوتًا مبغضًا مسخوطًا، فلا يجوز أن يكون معنى هذا الإرادة المحضة، لأن الإرادة متعلقة^(١) بكل حادث، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وحكمها في سائر أنواع الحوادث حكم واحد، فلمَ سُمِّيتْ هنا محبة وهنا بُغضًا؟ وهنا رضى وهنا غضبًا؟ وهنا مودةً وهنا مقتًا؟ ألا ترى أن الإرادة المتعلقة بغير المأمور به والمنهي عنه لا تتنوع إلى ذلك، فلا يقال في حق الجائع والشبعان والصحيح والمريض والآمن والخائف والناكح والمغتلم والغني والفقير والرئيس والمرؤوس: هذا محبوب مرضيٌّ مودود، وهذا مبغض مسخوط ممقوت، وإن كان أحدهما متنعمًا بما هو فيه، والآخر معذبًا بما هو فيه.

فإذا كان قد أثاب قومًا بعملهم الصالح في الدنيا والآخرة، وعاقب قومًا بعملهم السيء في الدنيا والآخرة، والجميع بمشيئته، كما أن التفريق بين الجائع والشبعان، وبأنه بمشيئته، فلم يجعل في هؤلاء محبوبًا ومكروهًا، ولم يجعل في باب الشبعان والجائع محبوبًا ومكروهًا، حيث لا يتعلق به أمر شرعي، فتعلق الحبِّ والرضى والبغض والسخط بالأمر الديني الشرعي، دون مالم يتعلق به ذلك - مع

(١) في الأصل: «المتعلقة».

أن الإرادة عامةُ التعلُّقِ بجميع الكائنات - دليل على أن باب أحدهما ليس هو باب الآخر.

وهذا بَيِّنٌ معقولٌ ببرهانٍ لمن تأمله، وهو دليل عقلي على ثبوت هذه الصفات، كما كان أصلُ التخصيصِ دليلاً على ثبوت الإرادة.

ويُقال لمثبتي التعليل من القدريّة: عندكم أن جميع هذه الصفات تعود إلى معنى النفع والإضرار، فإن مصلحة العباد والإحسان إليهم وغير ذلك هو عندكم نفعهم، وضد ذلك إضرارهم، فعطّلت صفات الله من هذا الوجه، ولكم في الإرادة من الاضطراب ما هو مذكور في غير هذا الموضع.

ثم تزعمون أنه إنما خلق وأمر لنفع الخلق، فيقال لكم: وأي فرق بالنسبة إليه، نفعهم أو لم ينفعهم؟ فإن جعلتم ذلك قياساً على الخلق، فالخلق إنما يحسُّ منهم نفع بعضهم لبعض، لأن النافع يعود إليه من نفعه مصلحة له، وإلا فحيث لا مصلحة له في ذلك، لا يكون نفعه حسناً.

ويقال لكم أيضاً: النافع من الخلق يختلف حاله، بين ما قبل أن ينفع وبعد ما ينفع، فيُكسِب نفسه بذلك صفة كمال له، يُدرك ذلك من نفسه، ويُدرك ذلك الخلقُ منه، فنفسُ السخي الجواد أكمل وأشرف وأعظم من نفس البخيل الجبان، كما قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (٩) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴿١٠﴾ (١)، وقال: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْتَفَى﴾ (١١) وَصَدَقَ

(١) سورة الشمس: ٩، ١٠.

يَا حَسَنُ ﴿٦﴾ فَسَبِّحْهُ لِلْبَيْتِ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ يَحِلُّ وَاسْتَفَقَ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحَسَنِ ﴿٩﴾ فَسَبِّحْهُ
لِلْعُسْرِ ﴿١٠﴾ ﴿١١﴾ ، ونظائره في الكتاب والسنة كثيرة .

ويقال لكم : إذا كان المقصود مجرد النفع ، والفاعل قادرٌ ، فهلاً حصل ؟ ففي انتفائه في صُورٍ كثيرة وحصولِ الضرر دليلٌ على أن هناك مقصوداً آخر .

ويُورَد عليهم ما في المخلوقات من أنواع المضار ، وما في المأمورات من ذلك ، وقد عُرِفَ اعتذارُهم عن ذلك ، وما فيه من التناقض والفساد .

ويُقال لهم : ما الموجبُ لما وقع من أنواع المضرات بالكفار والفساق ؟ إذا كان المقصودُ نفعُهم بالتكليف ، وهم لم يقبلوا هذا النفع ، فما الموجب لمقابلتهم بأنواع من العقاب والسخط والمقت إذا لم يصدر منهم إلا مجرد عدم قبول نفعهم ؟ لولا أن هناك أسباباً أخرى وحكمةً أخرى لم يعلموها ، ولم يتكلموا بها ، فهذا هذا .

وأيضاً فالكتاب والسنة إنما أطلق الحب والبغض والودَّ والمقت والرضا والغضب والفرح والأذى ، دون لفظ اللذة والألم ، لأن هذين الاسمين كثيراً ما يطلقان في خصائص المخلوق التي تنفعه وتضره ، مثل الأكل والشرب والنكاح ، ومثل المرض الذي هو الوَصَبُ والنَّصَبُ والجوع والعطش والعذاب بالنار ونحو ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنهَرُ مِنْ لَبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنهَرُ مِنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنهَرُ مِنْ عَسَلٍ

(١) سورة الليل : ٥ - ١٠ .

مُصَيِّقٌ^(١)، وقال: ﴿وَفِيهَا مَا نَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٣)، فالالتذاذ والانتفاع متقاربان، والتألم والتضرر متقاربان، وإن كان المنفعة والمضرة أعم في الاستعمال، ولهذا قيل: إن المنفعة قرينة الحاجة، فإنما ينتفع الحي بما هو محتاج إليه، ويتضرر بما يؤلمه، وقد قال الله تعالى - فيما يروى في الحديث الصحيح^(٤) -: «يا عبادي إنكم لن تبلغوا نفعي فتنفعوني، ولن تبلغوا ضري فتضروني»، وهذا الحديث ينفي بلوغ الخلق لذلك، وعجزهم عن ذلك، وما فعله الخلق فإنما فعلوه بقوة الله ومشيتته وإذنه، ولا حول ولا قوة إلا به.

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٥)، وقال: ﴿فَلَمَّا عَاسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾^(٦)، وقال في الحديث الصحيح^(٧): «يؤذيني ابن آدم». وقال النبي ﷺ: «ما أحدٌ أصبر على أذى يسمعه من الله»^(٨)، كما قال: «ما أحدٌ أحبَّ إليه المدح من الله»^(٩)، وقال: «ما

(١) سورة محمد: ١٥.

(٢) سورة الزخرف: ٧١.

(٣) سورة الانشقاق: ٢٤.

(٤) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر.

(٥) سورة الأحزاب: ٥٧.

(٦) سورة الزخرف: ٥٥.

(٧) عند مسلم (٢٢٤٦) من حديث أبي هريرة.

(٨) أخرجه البخاري (٦٠٩٩) ومسلم (٢٨٠٤) من حديث أبي موسى.

(٩) أخرجه البخاري (٤٦٣٤) ومسلم (٢٧٦٠) من حديث ابن مسعود.

أحدٌ أغيرَ من الله، وما أحدٌ أحبَّ إليه العذرُ من الله»^(١)، فأخبر ﷺ أنه ليس أحدٌ يحب أن يُمدح ويعذر مثل ما يحب الله ذلك، ولا أحدٌ أصبر على أذاه وأغير على محارمه من الله، فالممدوح بإزاء المعذور يمدح على إحسانه، ويعذر على عدله وعقوبته، والصبر بإزاء الغيرة، يصبر على أذى خلقه له، ويغارُ أن تُرتكب محارمه.

وعن هذا خُلِقَ النبي ﷺ كما قالت عائشة: «ما انتقمَ رسول الله ﷺ قطُّ لنفسه، إلا أن تُنتهك محارمُ الله، فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم الله»^(٢). فهذا صبر الرسول على ما يؤذي، وهذا غيرته وانتقامه لمحارم الله.

وفريق رابع يقولون: إنه فعل ذلك ليُحمَد ويُسَكر ويُمجَّد، أعني خَلَقَه سبحانه للخلق، كما دلت عليه النصوص في مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٣)، وقوله: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٤)، وقوله: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٥)، وقوله: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾^(٦)، وقوله: ﴿إِنْ أَشْكُرْ لِي وَلَوْلَايَكَ﴾^(٧)، وقوله: ﴿وَلَنْكُنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ

(١) أخرجه البخاري (٧٤١٦) ومسلم (١٤٩٩) من حديث المغيرة بن شعبة.

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٥٣) ومسلم (٢٣٢٧).

(٣) سورة الذاريات: ٥٦.

(٤) سورة البقرة: ٢١.

(٥) سورة المائدة: ٨٩.

(٦) سورة البقرة: ١٥٢.

(٧) سورة لقمان: ١٤.

وَلْيُسَمِّعْهُمْ عَلَيْهِمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾^(١)، وقوله: ﴿فَجَعَلَ أَفْعِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقَهُمْ مِنَ الشَّجَرِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾^(٢).
وفي الأحاديث كثير، مثل قوله...^(٣).

لكن هؤلاء [يرد] عليهم سؤالان عظيمان، سؤال متعلق بالأفعال والقدر، وسؤال متعلق بالأسماء والصفات.

أحدهما: أنه فعل ذلك، فلم لا حصل مراده مع قدرته عليه؟ فإذا كان مراده العبادة، فلم لا حصلت من جميعهم؟

وهذا السؤال لما استشعر الناس ورؤده، أجابوا عنه على أصولهم، فقال كثير ممن ينصر السنة: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٤): إلا ليعرفون، يعني المعرفة العامة الفطرية الموجودة في المؤمن والكافر. وهذا القول ضعيف جداً، لأنه ذمهم على ترك ذلك، ولأن ذلك لم يوجد من المجانين ولا من الجاحدين، ولأنه أي مقصود له في ذلك حتى ينفي إطعامهم ويثبت ذلك، إذا كان الكل سواء؟
ومنهم من جعل الجن والإنس هنا خاصاً لمن عبده، وهو ضعيف لوجوه.

ومنهم من قال: إلا لآمرهم بالعبادة. وهو قريب إذا تم.

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) سورة إبراهيم: ٣٧.

(٣) بعده في الأصل: «في الأصل مكان خال مقدار سبعة أسطر».

(٤) سورة الذاريات: ٥٦.

وقالت القدريّة: ما أراد منهم كلهم إلا العبادة، لم يُردْ غير ذلك، لكن منهم من خالف مراده كما عصى أمره، ومنهم من لم يخالف.

ف قيل لهم: ولم خلقهم للعبادة؟

فقالوا: لنفعهم.

قيل لهم: فقد أراد ما علم أنه لا يحصل.

وقيل لهم: لأي شيء أراد نفعهم؟ فاضطربوا.

ثم قيل لهم: فلم لا أعانهم على مراده؟

فقالوا: استفرغ وسعه، ولم يُمكنه أن يجعل لهم إرادة، وإنما أمكنه أن يجبرهم ويضطرهم إلى الإيمان والعبادة، وتلك لا تنفعهم. وأما العبادة الاختيارية فلا يقدر عليها إلا هم، ولا يفعلها إلا هم. والتزموا من اللوازم الفاسدة ما يطول وصفه، وردّ الناس عليهم ردوداً يطول وصفها.

وقيل لهم: وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾^(١)، وقال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾^(٢) إلا من رَّحِمَ رَبُّكَ وَلَئِنَّكَ خَلَقَهُمْ^(٣)، قال جمهور السلف: ما دلّ عليه الخطاب: خلق فريقاً للرحمة، وفريقاً للاختلاف.

فقالوا: هذه لام العاقبة والصيرورة، لا لام الغرض والقصد

(١) سورة الأعراف: ١٧٩.

(٢) سورة هود: ١١٨، ١١٩.

والإرادة، فإن الفاعل الذي يَقْصِدُ غايةً تكون اللام في فعله للتعليل والإرادة، إذ هي العلة الغائية، والذي لا يقصدها تكون اللام في فعله لام العاقبة.

فيقال لهم: لام العاقبة إما أن تكون من جاهل بالعاقبة، كقوله: ﴿فَالْقَظَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(١)، أو من عاجزٍ عن دفع العاقبة السيئة، كقولهم^(٢):

لِدُّوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخَرَابِ

وقولهم^(٣):

وَلِلْمَوْتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَةُ

فأما العالم القادر فعلمه بالعاقبة وقدرته على وجودها ودفعها، يبتغي أن لا يكون مريدًا لها.

فافترق القدرية فرقتين:

منهم من اختار أنه لم يكن عالمًا بما يؤولُ إليه الأمرُ من الطاعة والمعصية.

(١) سورة القصص: ٨.

(٢) هذا صدر بيت عجزه: فكلكم يصير إلى ذهاب. واختلف في نسبه، فهو لأبي نواس في ديوانه (ص ٢٠٠)، ولأبي العتاهية في الأغاني (٣/ ١٥٥) وديوانه (ص ٢٣ - ٢٤)، وبلا نسبة في الحيوان (٣/ ٥١).

(٣) وقع هذا الشطر في شعر عدد من الشعراء، انظر «شرح أبيات مغني اللبيب» (٤/ ٢٩٦، ٢٩٧).

ومنهم من اختار أنه لا يقدر على أن يفعلَ بهم غيرَ ما فعل من الإعانة، وهؤلاء أكثر القدرية.

ولا بدَّ من بيان الكلام في ذلك على أصول العربية التي نزل بها القرآن، فإن هذه اللام التي يُنصبُ بها الفعلُ تسميها النحاةُ لام [كَي]، وهي في الحقيقة لام الجرِّ، أُضْمِرَ بعدها «أن»، فانتصب الفعل، ولهذا تليها الأسماء المجردة، كما في قوله: ﴿لِيَجْهَنَّمَ﴾.

والمجرور بها تارة يكون سببًا فاعليًا، كما تقول: فعلتُ هذا لأنني اشتيئُهُ وأحببُهُ. وقد يكون سببًا غائيًا، كما تقول: فعلتُ هذا ليُرْضي زيدًا وليُحسن إليَّ.

وأما المنصوب على المفعول له فلا يكون إلا لسبب الفاعل، كقوله: ﴿أَتَبْعَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾^(١) ونحو ذلك، والفرق بينهما مذكور في غير هذا الموضع.

وأما الذين أجروا الآيةَ على مقتضاها مع الإيمان بالسنة، وقالوا: المراد أن يُعبد ويُحمد ويُشكر، فمنهم من يقول: قد وُجِدَ ذلك من بعضهم. ومنهم من يقول: مقصوده أمرهم بذلك، لا نفس وجود المأمور به.

والتحقيق أن اللام هنا لام إرادة المحبة والرضا والأمر، لا لام الإرادة العامة الشاملة للكائنات. واللام في قوله: ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾^(٢) ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾^(٣) لام الإرادة العامة الشاملة، فتلك الإرادة

(١) سورة البقرة: ٢٠٧.

(٢) سورة هود: ١١٩.

(٣) سورة الأعراف: ١٧٩.

الدينية، وهذه الإرادة الكونية، ويجب الفرق بين اللامين والعلتين والغيتين، كما فرق بين الأمرين والإرادتين والحكمين والبعثين والإرسالين. وليس كل ما يحبه ويرضاه ويفرح به لخلقه يكون، وإنما كل ما شاء يكون.

وقد رُوينا في كتاب القدر^(١) عن ابن عباس: أن الأنبياء موسى وعزيرًا والمسيح سألوا عن هذه المسألة، فقالوا: أي رب! أنت رب عظيم، لو تشاء أن تطاع لأطعت، ولو تشاء أن لا تُعصى لما عصيت، وأنت تحب أن تطاع، وأنت مع ذلك تُعصى؟ فأوحى الله إليهم: «إن هذا سرِّي، فلا تسألوني عن سرِّي».

وذلك أنه وإن أحبَّ عبادتهم، فلا يجب في كل ما أحبه الحي أن يفعله، بل قد يكون في حقنا من يترك محبوبه لمعارض راجح، أو يتركه فلا يفعله لا لمعارض راجح، ولا نقص في ذلك، كالأفعال الحسنة التي تُستحب لنا، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾^(٢) وقال: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾^(٣).

(١) من الإبانة لابن بطة (٣١٤/٢). وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠/٢٦٠)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢٠٠): فيه أبو يحيى القنات وهو ضعيف عند الجمهور، وقد وثقه ابن معين في رواية وضعفه في غيرها. ومصعب بن سوار لم أعرفه. وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٣.

(٣) سورة إبراهيم: ٢٧.

وأيضاً فإن الله يُحِبُّ هذه الأعيان والأفعال والصفات بتقدير وجودها، كما يسمع المسموعات ويُبصر المدركات بتقدير وجودها، وأما ما لم يُوجد منها وقد عُلِمَ أنه لا يُوجد، فلا يقال: إنه يُحِبُّ العدم المحض والنفي الصرف، كما لم يتعلق به حمد ولا ذم ولا ثواب ولا عقاب، والله خلق الجن والإنس، والغاية المحبوبة منهم التي بها يكْمُلُون ويصلحون وينالون الكرامة ويحبُّهم الحقُّ أن يعبدوه، فإذا لم يبلغوا هذه الغاية لم يبلغوا سعادتهم، ولا محبوب الحقِّ منهم. ثم إن منهم من شاء كون العباداة [منه] فأعانه، ومنهم من لم يشأ كون ذلك منه فلم يُعنه، ولكنه من ذرئته لجهنم.

السؤال الثاني: أيُّ مقصودٍ له في أن يعبدوه ويحمدوه إذا كان غنياً عن العالمين؟ وهو أحدُ صمَدٍ، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد. ثم إما أن يكون يحصل بالعبادة ما لم يكن حاصلًا، فيكون قبله ناقصًا، أو يكون قبل العباداة وبعدها سواء، فسيانُ عبده أو لم يعبدوه. ويتصل ذلك الكلام في حلول الحوادث به، إذا حصل له بالعبادة ما لم يكن حاصلًا.

وهذا السؤال هو الذي منع جمهور متكلمي أهل الإثبات عن التعليل وردّ الأصول إلى محض المشيئة، فيقولون في الجواب: غناه عن العالمين لا يَمْنَعُ أن يحبَّ ويرضى ويفرح، والإيمان به، وعبادته، وشكره، والعمل الصالح، وأن يفرح بتوبة التائب^(١)، لأن هذه الأشياء

(١) في الأصل: «الساب».

إذا وُجِدَتْ فهو الذي خلقها وأوجدتها، فلم يكن في ذلك فقرٌ إلى غيره بوجه من الوجوه .

وأما تجدد هذه العبادات فهو بمنزلة تجدد المسموعات والمرئيات في كونه يسمعها ويراها، فما كان الجواب عن تلك فهو الجواب عن هذه .

كما يقال : إما أن يكون بالسمع والبصر يحصل له إدراكٌ لم يكن، أو لم يحصل؟ فإذا لم يحصل فلا فرق بين وجودها وعدمها، وإن حصل لزم أن يكون قبل ذلك ناقصاً، ولزم حلول الحوادث به .

فإذا أُجيب عن ذلك بأن ذلك ليس بكمال بالنسبة إليه، أو أن المتجدد هو أمر عديم لا أمر ثبوتي، وقنع العقل بذلك الجواب، فهو الجواب هنا .

وإن قيل : الكمال أن يكون بحيث يسمع ويُبصر كل ما يحدث من مسموع ومرئي .

قيل : والكمال أن يكون يحب ويفرح بكل ما يحدث من محبوب ومرضي ومفروح به .

وإذا قيل : ليس ثبوت هذا الإدراك بمنزلة حلول الحوادث بالمخلوق التي تستلزم حدوثه وإمكانه .

قيل : وليس^(١) ثبوت هذه الأحوال المتعلقة بالإدراك - من المحبة

(١) في الأصل : «وليس» .

والرضا والفرح والغضب - بمنزلة حلول الحوادث بالمخلوق، التي تستلزم حدوثه وإمكانه.

وإن قيل: إن علمه وسمعه وبصره وإرادته تتعلق بالأنواع الكلية الحافظة لما يتجدد من الأشخاص التي تدرج فيها.

قيل: وكذلك محبته ورضاه وفرحه تتعلق بالأنواع الكلية الحافظة لما يتجدد من الأشخاص التي تدرج فيها.

فما كان جواباً عن أحد البابين، وهو ما أُثبت من الصفات كالسمع والبصر والإرادة، فهو الجواب عن الباب الآخر، وهو المحبة والرضى والفرح ونحو ذلك. وإنما يُتخيّل الفرق لكثرة النظر والاعتبار في أفعال الربوبية، وتعلّقها بالصفات التي بها صدرت الأفعال ودلّت الأفعال عليها، فإن أكثر نظر الكلاميين والباحثين في هذا.

وأما النظر في الغايات المطلوبة في العباد، وهو مقتضى الإلهية وما يتعلق بذلك من صفات الحب والبغض والرضا والغضب، فإن الرسل الذين دَعَوْا إلى عبادة الله جاؤوا به، وإنما يحققه أهل العلم والإيمان من أهل ولاية الله تعالى وخاصته.

فإن قيل: هذا يقتضي وصفه باللذة، ومن وصفه بها وصفه بالألم، وذلك يقتضي حدوثه أو إمكانه.

قيل: العبارات المجملة لا تُطلَقُها إذا لم يجيء بها الشرع إلا مفسّرةً، فالشرع جاء بالحب والرضا والفرح والضحك والبشاشة ونحو ذلك، وجاء أنه يؤذى ويصبر على الأذى، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾

وَرَسُولُهُ ﴿١﴾، وقال النبي ﷺ: «ما أحدٌ أصبرَ على أذى يسمعه من الله» ﴿٢﴾. وقال الله تعالى: «يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، يَبْذِي الْأَمْرَ أَقْلَبُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارَ» ﴿٣﴾، وقال النبي ﷺ للباصقِ في القبلة: «إنك قد آذيتَ الله ورسوله» ﴿٤﴾، وقال: «مَنْ لَكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» ﴿٥﴾.

فهذه الصفات حقٌّ نطقَ بها الكتاب والسنة، واتفقَ عليها سلفُ الأمة وعامة أهل العلم والإيمان من أهل المعرفة واليقين، ودلَّ العقل القياسي والعقل الإيماني على صحتها، فلا خروجَ عن هذه الأدلة والسنة والجماعة وزمرة الأولياء والأنبياء.

وأما إطلاق لفظ «اللذة» فقد أطلقه قومٌ من أتباع الأوائل ومن هذه الأمة المتفلسفة وغيرهم، كما أطلقوا لفظ «العشق»، وهو بالمعنى الذي فسروه به ليس بباطل، لكن اتباع الألفاظ الشرعية في هذا الباب من الأدب المشروع لنا، إما إيجاباً وإما استحباباً، فإذا تركنا إطلاق هذا اللفظ مع صحة المعنى، فلعدم جواز الخروج عن الألفاظ الشرعية في هذا الباب، أو لاستحباب ترك الخروج عن الألفاظ الشرعية في هذا الباب.

(١) سورة الأحزاب: ٥٧.

(٢) سبق تخريجه قريباً.

(٣) سبق تخريجه قريباً.

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ٥٦) وأبو داود (٤٨١) من حديث أبي سهلة.

(٥) أخرجه البخاري (٢٥١٠) ومسلم (١٨٠١) من حديث جابر.

وأما إذا كان اللفظ فيه إجمال، فإطلاقه بلا تفسير ممنوع منه، لما فيه من إضلال المستمع، وتنفير القلوب الصحيحة، ولعدم دلالة على المعنى المقصود إلا بعد مقدمات غير مذكورة، لكن هؤلاء يجعلون ذلك متعلقاً بنفسه فقط، فيقولون: هو عاشقٌ ومحِبٌّ لنفسه، ويلتذُّ ويبتهج بها، [و] الذي جاءت به الكتب والرسل أن حكم ذلك يتصل بعباده الصالحين، فيحبهم ويرضى عنهم ويفرح بتوبتهم، وإلى هذا دعت الرسل، وفيه نزلت الكتب.

والقرآن والإيمان يفرقان بين من يحبه ويبغضه، ويرضاه ويسخطه، ويؤدّه ويمقته، وبذلك حصل الفرق بين أولياء الله وأعدائه. وأولئك المتفلسفة لا يصعدون إلى هذا، فإنهم صابئة، وغالبهم عبّادٌ لغير ذلك من العلويات والسفليات إلا من هداه الله، فأمن بالله واليوم الآخر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّانَ مِنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١).

وأما كون ذلك مستلزماً للحدث أو الإمكان فلا دليل عليه البتة، بل عامة الصفات الثابتة قد يقال فيها مثل ذلك. ومن أثبت شيئاً من الصفات مثل إرادة قائمة، يُورَدُ عليه مثل ذلك، بل نفس إثبات كونه خالقاً وأمرًا بالدين، يُورَدُ عليه مثل ذلك، وهو إيراد فاسد، لأن مبناه على قياس الله على ابن آدم، الذي كان معدوماً ثم وُجِدَ، ولا وجود له

(١) سورة البقرة: ٦٢.

من نفسه، وإنما وجوده بخالقه، والله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فلا يجوز ضرب المثل له من مخلوقاته.

وإذا تبين أن الإرادة نوعان: منها ما هو بمقتضى الربوبية، وهي الإرادة الكونية، ومنها ما هو بمقتضى الإلهية، وهي الإرادة الدينية، فالأولى إرادة فاعلية، والثانية إرادة غائية، الأولى من اسمه الأول، والثانية من اسمه الآخر، الأولى يكون الرب بها مريدًا والعبد مرادًا إرادة تكوين وربوبية، ولذلك قد يكون مريدًا، والثانية يكون الرب بها مريدًا إرادة حبٍّ ورضى وإلهية، والعبد أيضًا مريدًا إرادة عبادة وديانة وإنابة وإرادة وقصد، وقد يكون بها مرادًا إرادة ربوبية إذا حصل ذلك.

تمت هذه القاعدة بحمد الله وعونه، والحمد لله وحده.

فهرست الموضوعات

٥	* مقدمة التحقيق
٧	- وصف الأصول المعتمدة
١٣	- نماذج من النسخ الخطية
٣	(١) قاعدة في الإخلاص لله تعالى
٥	- عبادة الله وحده حقيقة الدين ومقصود الرسالة
٥	- قواعد أخرى للمؤلف في شرح هذا الأصل
٥	- المقصود من تأليف هذه القاعدة
٥	- كل عمل لا بدّ فيه من الوسائل والمقاصد
٦	- تشبيه النية والعمل بالروح والجسد
	- حديث «إنما الأعمال بالنيات» يشمل كل عمل من العبادات
٦	والعادات
٦	- سبب الحديث
٧	- الحديث عام لا يجوز تخصيصه بالأعمال الشرعية
٧	- وهو تام لا يحتاج إلى إضمار قبول الأعمال أو غير ذلك
٧	- الرد على من أضمّر ذلك
٨	- الكلام هنا في فصلين: الواقع الموجود، والواجب المقصود
٨	- لا بدّ للمخلوق في كل عمل من مطلوب ومراد
٨	- اعتقاد وجود اختياري بلا مراد محال
٩	- ما ينافي هذا عن بعض المشايخ لفظ مجمل أو صاحبه غلط

- قول بعضهم : ينبغي للمريد أن يكون بين يدي الله كالमित بين يدي
 ٩ الغاسل
- مناقشة هذا الكلام وبيان صوابه وخطئه
 ٩
- المطلوب منا الاستسلام لله وإخلاص الدين له
 ١٠
- الحوادث التي تكون بغير أفعالنا ثلاثة أقسام
 ١٠
- تارة تُؤمر بدفعها، وتارة تُؤمر بالصبر عليها، وتارة يخير بين
 ١١ الأمرين
- مما يُغلط فيه قول أبي يزيد : أريد أن لا أريد، لأنني أنا المراد
 ١١ وأنت المريد
- معنى هذا الكلام
 ١٢
- قد يقال هذا في مقام الفناء والاصطلام
 ١٢
- مما يُغلط فيه قول طوائف : إن من طلب شيئاً بعبادته لله كان له
 ١٣ حظ، وإنما الإخلاص أن لا تطلب بعملك شيئاً
- شعر لبعضهم في هذا الموضوع
 ١٣
- بيان ما في هذا الكلام من حقّ وغلط
 ١٤
- العبد له حظان : حظّ من المخلوق، وحظّ من الخالق
 ١٥
- الكلام على قوله تعالى : ﴿يَمْنُونُ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا...﴾ ، وبيان
 ١٦ ما فيه من المعاني .
- شرح الشعر السابق : «أحبك حبين...» ، وبيان معناه
 ١٧
- الفصل الثاني : في الواجب من المقاصد والوسائل
 ٢١

- المقصود المطلوب لذاته هو المعبود، والوسيلة هي الأعمال
الصالحة ٢١
- ليس كل عمل يصلح لأن يُعبد به الله، وليس كل ما كان حسنًا يُراد
به وجه الله ٢١
- عبادات المبتدعة ٢١
- عبادات اليهود والنصارى ٢٢
- ما يكون صالحًا ولا يريد به فاعله وجه الله ٢٣
- الذي لا يكون عمله خالصًا لله، وهذا شرُّ الأقسام ٢٤
- المحمود من الأقسام الأربعة ٢٤
- معنى إسلام الوجه لله عند المفسرين ٢٦
- الدين هو الخضوع والانقياد والعمل، ولا بدّ له من شيئين: معبود
ووسيلة إلى المعبود ٢٦
- لفظ «أسلم» يتضمن شيئين: الإخلاص والاتباع ٢٨
- الإسلام الذي في القلب لا يتم إلا بعمل الجوارح ٢٩
- الكلام على قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾ ٣١
- بيان حقيقة هذا الإيمان من وجهين ٣١
- الإحسان مع إسلام الوجه شرط في استحقاق الجزاء الموعود
للمؤمنين ٣٤
- الظلم ضدّ الإحسان، وأصله قصد الإضرار ٣٥
- تحريم الظلم والإضرار في الشريعة ٣٥

- ٣٧ - على الإنسان أن يكون مقصوده نفع الخلق والإحسان إليهم مطلقاً
- ٣٨ - الأمر بالعدل والإحسان
- ٣٨ - العدل نوعان: العدل بين الناس، وعدل الإنسان بينه وبين خصمه
- ٣٨ - الأول هو المأمور به، والثاني يكون الإحسان أفضل منه
- العدل واجب في جميع الأمور، والإحسان قد يكون واجباً وقد يكون مستحباً
- ٣٩ - الفرق بين النوعين من العدل
- ٣٩ - من العدل الواجب: أن لا يُعتدَى على الظالم إلا بقدر ظلمه
- ٤٠ - الظلم نوعان: ظلم في الدين وظلم في الدنيا
- ٤٠ - الظلم في الدين يدعو إلى الظلم في الدنيا
- ٤١ - التفرق الموجود في هذه الأمة بسبب البغي بينها
- ٤٢ - المطلوب العدل والاعتدال والاقتصاد في جميع الأمور
- ٤٣ (٢) فصل في حق الله على عباده وقسمه من أم القرآن
- ٤٥ - المقصود من الخلق عبادته سبحانه
- ٤٧ - الكلام على حديث «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين»
- ٤٨ - بيان أن الشرك ظلم عظيم
- ٥٠ - علة خلق الله للخلق وأمره بالدين
- ٥٠ - مذاهب المعتزلة والأشاعرة والفلاسفة في ذلك
- ٥١ - الردّ على منكري التعليل من الأشاعرة
- ٥٣ - الردّ على مثبتي التعليل من القدرية

- ٥٤ - عدم إطلاق اللذة والألم في حق الله
- ٥٦ - المذهب الرابع أنه خلق الخلق ليُحمد ويُشكر
- ٥٧ - ما يرد على هذا المذهب من الأسئلة، والأجوبة عنها
- ٥٧ - تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥٦) وبيان خطأ الناس في ذلك
- ٥٨ - اللام في قوله تعالى: ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ لام العاقبة أو لام الغرض
- ٥٩ - افتراق القدرية فرقتين
- التحقيق أن اللام في قوله ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥٦) لام إرادة المحبة
- ٦٠ - والرضا، وفي قوله ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ لام الإرادة العامة الشاملة
- السؤال الثاني الوارد على من قال: إن علة خلقه للخلق حمده
- ٦٢ وعبادته
- ٦٢ - الجواب عن هذا السؤال
- ٦٤ - العبارات المجملة لا نطلقها إلا مفسرة
- ٦٥ - اتباع الألفاظ الشرعية في باب الصفات هو المشروع لنا
- ٦٧ - الإرادة نوعان: كونية ودينية، وبيان الفرق بينهما
- ٦٩ (٣) فصل في صفات المنافقين
- ٧١ - تمثيلهم في سورة البقرة
- ٧٢ - وصفهم في سورة المنافقين
- الكلام على قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلٌّ لِّمَ تُوْمِنُوْنَ وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ والفرق بين الأعراب والمنافقين
- ٧٣

- ٧٤ - تقسيم النفاق إلى أكبر وأصغر، ووجوده في أئمة الضلال
 - شرح المثل في قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ
 ٧٥ بِقَدَرِهَا. . .﴾
- ٧٦ - ذكر نعمتي الخلق والهداية في القرآن
 ٧٦ - السرّ في خلق الإنسان من علق
 ٧٩ - فوائد إثبات الربوبية بطريقة القرآن
 ٨١ - التمثيل بالماء والنار
 ٨٥ (٤) فصل في التوحيد
 ٨٧ - تفسير قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾
 ٨٧ - يمتنع أن يكون شيئان كلٌّ منهما علة للآخر وسبب له
 ٨٨ - بيان امتناع الدور القبلي في العلة الغائية
 - الفاعلان إذا تعاونوا على فعلٍ واحد لم يكن أحدهما فاعلاً
 ٨٩ للمفعول ولا للفاعل الآخر
 ٩٠ - الفعل الواحد في الحقيقة لا يكون عن فاعلين اثنين
 ٩٠ - معنى قول بعض الفقهاء: يجوز تعليل الحكم الواحد بعلمتين
 ٩٣ - الحكم الواحد بالعين إذا اجتمعت فيه أسباب
 ٩٤ - الشيء الواحد لا يجتمع له سببان مستقلّان
 ٩٧ - استنباط دليل التمانع من الآية غلط عظيم
 - يستحيل أن يكون إلهان كلٌّ منهما معبودٌ لشيء، ويستحيل أن
 ٩٩ يكون ربّان كلٌّ منهما فاعل الشيء

- ١٠١ - معنى حديث «والشرُّ ليس إليك»
- ١٠٤ - عبادته تتضمن كمال محبته بكمال الذلّ له
- ١٠٤ - محبة المؤمنين لما يحبه الله تبعٌ لمحبتهم لله
- ١٠٥ - بيان أن محبة الله لمن يحبه تبع لمحبه لنفسه، من أربعة وجوه
- ١٠٩ - لا صلاح للخلق إلاّ بأن يكون الله هو المعبود المقصود
- افتقار المحدث إلى المحدث أظهر من افتقار الممكن إلى
المرجّح
- ١١١ - بيان غلط طريقة الاستدلال عند المتكلمين
- الرد على الفلاسفة في جعلهم غاية سعادة النفوس نيل العلم
- ١٢٣ فقط، وكمال الإنسان التشبه بالخالق
- ١٢٤ - الكلام على حديث «تخلقوا بأخلاق الله»
- الاستدلال بالحركات السماوية على وجود الرب وعلى أنه الإله
- ١٢٧ المعبود
- ١٣١ (٥) فصل في أن التوحيد الذي هو إخلاص الدين لله أصل كل خير
- ١٣٣ - الكلام على حديث «من أخلص لله أربعين صباحًا . . .»
- ١٣٥ - وجه التوقيت بالأربعين في الحديث
- ١٣٥ - شروط الخلوة عند الصوفية
- المشروع لنا هو الاعتكاف الشرعي لا ما فعله النبي ﷺ بحراء
- ١٣٥ قبل البعث
- ١٣٦ - إخلاص الدين لله هو أصل كل علم وهدى

- ١٣٦ - الواجب أن يكون الله هو المقصود والمراد بالقصد الأول
- ١٣٧ - الردّ على من أنكر حقيقة المحبة لله
- ١٣٨ - من أثبت الرؤية وأنكر التمتع بها
- ١٣٨ - الردّ على الفلاسفة الذين يعترفون بلذّة العلم فقط
- ١٤٠ - مذهب أهل السنة والجماعة في ذلك
- ١٤٠ - معرفة الله فطرية ضرورية
- ١٤١ - الحبّ يتبع الشعور
- ١٤٢ - معنى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾
- ١٤٣ - الردّ على قول الاتحادية: إن الربّ هو العالم نفسه
- ١٤٦ - وجه تسمية أهل البدع أهل الأهواء
- ١٤٧ - الإنسان له فعل باختياره وإرادته
- ١٤٧ - الفعل الاختياري له مبدأ ومنتهى
- ١٥٠ - الدين والشرع ضروري لبني آدم
- ١٥١ - اتباع الهوى يستلزم الفساد والضرر
- وجود الأفعال التي لا تحصل غاياتها بمنزلة وجود العقائد التي لا تطابق معتقداتها
- ١٥٢ - كون الرب خالقاً وربّاً للفعل لا يمنع أن يكون العبد فاعلاً كاسباً له، وكون الرب هو الإله المقصود لا يمنع أن يكون للعبد فيه غاية من المنفعة والصلاح
- ١٥٤ - بيان غلط الصوفية والمتكلمين في هذا الباب
- ١٥٥

- ١٥٦ - الردّ على المرجئة والقدرية في حسن الفعل وقبحه
- ١٥٧ - فساد حال من اتخذ إلهه هواه
- ١٥٨ - بدون الرب يمتنع الفعل ، وبدون الإله لا يصلح الفعل
- ١٥٩ - الشيء لا يوجد من معدوم ، ولا يوجد لمعدوم
- ١٦٠ - من كان قصده العدم لم يفعل شيئاً
- ١٦٢ - رأي الفلاسفة في إثبات الشريعة والمعاد ، والردّ عليهم
- ١٦٤ - معنى «الأول» و «الآخر» من أسماء الله تعالى
- ١٦٥ - الأفعال إنما تتفاضل وتُحمد وتُذمّ باعتبار غاياتها
- ١٦٨ - الأهواء في الدين والآراء أعظم من الأهواء في الدنيا
- ١٧٠ - أنواع الحركات ثلاثة : قسري وطبعي وإرادي
- ١٧٠ - جميع الحركات صادرة عن إرادة
- ١٧٤ - بيان تقصير المتكلمين في فهم معنى الآية ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾
- ١٧٤ - الفعل الواحد والقصد الواحد لا يكون لمقصودين مستقلين ، وهذا هو الإشراك بالله
- ١٧٦ - يمتنع أن يكون الشيء جزء علة أو شرط علة
- ١٧٩ - امتناع الدور في العلل الفاعلة والغائية من اثنين
- ١٨٢ - الله إله كل شيء ، وغاية جميع المخلوقات
- ١٨٣ - حقيقة الحب والعشق
- ١٩١ - محبة الله هي أصل التوحيد العملي

- ١٩٥ - يمتنع أن يكون الشخص الواحد جزء علة أو شرط علة
- ١٩٧ - الإرادة بالنسبة إلى المراد كالفاعل بالنسبة إلى الفاعل
- ١٩٨ - غلط من قال : إن المعدوم شيء
- ٢٠١ (٦) قاعدة في العدم والإعدام واستطاعته وفعله
- ٢٠٣ - الصفات المتعلقة بالوجود كيف تتعلق بالعدم؟
- ٢٠٣ - صفة العلم
- ٢٠٤ - صفة الإرادة واختلاف الناس في القدرة على العدم
- ٢٠٥ - معنى إرادة الله لإعدام الشيء ، واختلافهم فيه
- ٢٠٦ - المذهب الثاني أن العدم نوعان كما أن الوجود نوعان
- العلة والسبب ونحو ذلك من الأسماء تكون مترادفة من وجه
- ٢٠٧ ومتباينة من وجه
- ٢٠٧ - التقسيم الأول للعلة : إلى تامة موجبة وإلى مقتضية قاصرة
- معنى قولهم : العلة العقلية توجب معلولها ، بخلاف العلة
- ٢٠٩ الشرعية
- ٢١٠ - الكلام على العلل الطبيعية الموجودة في الخارج
- جمهور العقلاء لا ينكرون ثبوت الأسباب وأن الله يخلق الأشياء
- ٢١٠ بها
- ٢١٢ - ليس في الوجود علة تامة إلا مركبة سوى مشيئة الله تعالى
- ٢١٢ - التقسيم الثاني للعلة : إلى علة فاعلة وعلة غائية
- العلل في اصطلاح الفقهاء قد يُراد بها الأسباب ، وقد يُراد بها

- الحكمة المقصودة التي هي الغاية ٢١٣
- اختلاف الفقهاء في جواز تعليل الوجود بالعدم ٢١٤
- هل يكون العدم شرطاً أو جزءاً من العلة؟ ٢١٤
- هل تكون العلة الغائية علة الوجود؟ ٢١٥
- (٧) فصل في الإسلام وضده ٢١٧
- الإسلام يجمع معنيين : الاستسلام وإخلاص ذلك لله ٢١٩
- استعماله لازماً ومتعدياً ٢١٩
- لفظ الإسلام المطلق قد يكون لله وقد يكون لغير الله ٢٢٠
- قد يكون مع كثير من الناس شيء من الإيمان ولم يصل إلى الإيمان الواجب ٢٢١
- معنى كلام بعض السلف في مرتكب الكبيرة : أنه يخرج من الإيمان إلى الإسلام ٢٢٢
- الإسلام له ضدّان : الإشرak والاستكبار ٢٢٣
- كلٌّ من الشرك والكبر يُضادُّ الإيمان والإسلام ٢٢٣
- قد يقال : الشرك أعمُّ، ولهذا كان هو المقابل للتوحيد ٢٢٤
- المستكبر لابد أن يكون فيه شرك ٢٢٤
- الشرك ظلم عظيم ، والاستكبار أيضاً من أعظم الظلم ٢٣٠
- الإسلام يتضمن العدل ٢٣١
- على المؤمن أن يعرف حال الناس ويعمل معهم ما أمر الله به ٢٣٢
- كلُّ مشرك مكذّب بالآخرة ٢٣٤

- ٢٣٤ - وجه كون الشرك من الظلم
- ٢٣٧ - ذكر الشرك والكفر في القرآن وبيان أنه ظلم أو من أعظم الظلم
- ٢٤٠ - معنى الظلم في حق الله تعالى ، واختلاف الناس في ذلك
- ٢٤٤ - من قال : الظلم وضع الشيء في غير محله
- ٢٤٥ - معنى «الحق»
- العدل والحق والظلم والجور يكون مع النفع للمستحق والضرر للمستحق
- ٢٤٦
- ٢٤٨ - كلّ ما كانت المنفعة به أعظم كان له من الحق بقدر ذلك
- الظلم في حق المخلوق مما يتضرر به وما لا يتضرر به ، وليس من شرطه إضرار المظلوم
- ٢٥١
- ٢٥٣ (٨) مسألة في مقتل الحسين وحكم يزيد
- ٢٥٥ - عثمان وعلي والحسن قُتِلُوا مظلومين شهداء
- ٢٥٥ - فضائل الصديق
- ٢٥٨ - فضائل الحسن والحسين
- ٢٥٩ - الحسين قُتِلَ مظلومًا شهيدًا
- ٢٦٠ - سبب خروجه إلى العراق
- ٢٦٠ - موقف يزيد من قتل الحسين ونقد الروايات الواردة فيه
- ٢٦١ - يزيد أحد ملوك المسلمين له حسنات وسيئات
- ٢٦٢ - يزيد ليس من الصحابة ، وعمه يزيد بن أبي سفيان صحابي
- ٢٦٢ - لم يُسَبَّ قَطُّ في الإسلام أحدٌ من بني هاشم

- ٢٦٢ - الأحداث بعد شهادة عثمان ، وموقف معاوية وعلي منها
- ٢٦٤ - علي وعسكره أولى من معاوية وعسكره
- ٢٦٤ - متى تُقاتل الفئة الباغية؟
- ٢٦٧ - ترك القتال في الفتنة أفضل
- ٢٧١ (٩) مسألة في الاستغفار
- ٢٧٣ - تكرير الاستغفار
- ٢٧٤ - التوحيد جماع الدين وهو الخير كله ، والاستغفار يُزيل الشرَّ كله
- ٢٧٤ - الاستغفار يمحو الذنوب فيُزيل العذاب
- ٢٧٥ - كان اهتمام النبي ﷺ بالاستغفار أكثر
- المغفرة مشروطة بالإيمان ، بخلاف العافية والرزق والهداية العامة
- ٢٧٥
- ٢٧٧ - استغفار الإنسان أهم من جميع الأدعية لوجهين
- ٢٨١ (١٠) مسائل في الصلاة
- ٢٨٣ - حكم الجهر والمخافة في الصلوات ، هل هما واجبان أم سنة؟
- ٢٨٣ - سنة الاستفتاح المخافة إلا لعارضٍ
- ٢٨٦ - ما يقوله في ركوعه وسجوده واعتداله ، أحياناً كان يجهر به
- ٢٨٨ - جهر الإمام بالتكبير
- ٢٨٩ - مقدار القراءة في الصلوات
- قيام الليل أفضل التطوعات ، وأفضل الرواتب الوتر وركعتا الفجر
- ٢٩١

- وصف النبيين والصالحين بأنهم إذا سمعوا الآيات خرُّوا سجَّدًا وبكيًا ٢٩٢
- اشتمال الصلوات على استماع الآيات وعلى السجود ٢٩٤
- معنى الركوع والسجود عند الجمع والانفراد ٢٩٥
- هدي النبي ﷺ : عدم القنوت دائمًا في صلاة الفجر وغيرها ٢٩٧
- اختلاف العلماء في قنوت الفجر ٢٩٨
- (١١) فصل في الصلاة الوسطى ٢٩٩
- الصلاة الوسطى هي العصر ٣٠١
- سبب تعظيمها ٣٠٢
- هل يجوز تأخير الصلاة عن وقتها في حال شدة الخوف؟ ٣٠٣
- الجمع بين الصلاتين ٣٠٤
- قول من قال : الصلاة الوسطى هي الفجر ٣٠٥
- خصائص صلاتي الفجر والعصر ٣٠٦
- فصل في اجتماع الصلاة والجهاد ٣١١
- لا تؤخَّر الصلاة عن الوقت الموسَّع ، والمحافظة عليها فيه واجب ٣١٢
- أكثر الأحاديث وأكدها في الصلاة والجهاد ٣١٤
- الجمع بين الأمر بالصلاة والأمر بالصبر (الذي هو حقيقة الجهاد) ٣١٥
- إذا اجتمع الواجبان في وقتٍ واحدٍ كيف يفعل؟ ٣١٦

- المؤمن له ثلاثة أعداء: شياطين الإنس والجن والدواب،
- ٣١٧ ووردت السنة بجهاد الثلاثة في الصلاة
- ٣١٩ (١٢) فصل في المواقيت والجمع بين الصلاتين
- ٣٢١ - الأمر بالصلاة في مواقيتها
- ٣٢١ - الفرض على المسافر ركعتان
- ٣٢٢ - ليس القصر كالجمع
- ٣٢٣ - أهل مكة يقصرون ويجمعون بعرفة ومزدلفة
- ٣٢٤ - سبب الجمع والقصر لهم
- المسائل التي ظن بعض الناس أن السنة خالفت فيها ظاهر الكتاب،
- ٣٢٥ وليس الأمر كذلك
- ٣٣٠ - الجمع بين الصلاتين لم يُعلّق بمجرد السفر
- ٣٣١ - الجمع في المطر بين المغرب والعشاء
- ٣٣٢ - جمع المستحاضة بين الصلاتين بغسل
- ٣٣٣ - غلط من قال: يجوز للصحيح أن يتطوع مضطجعاً
- ٣٣٥ - الثواب الذي يُكتب بالنية غير الثواب المستحق بنفس الفعل
- ٣٣٦ - الجمع بين الصلاتين بعرفة
- ٣٣٧ - مذاهب العلماء في الجمع بين الصلاتين
- وقت الصلاة وقتان: وقت الرفاهية والاختيار، ووقت الحاجة
- ٣٣٨ والعذر
- ٣٣٩ - اختلاف العلماء في أوقات بعض الصلوات

- ٣٤٠ - أوقات الحاجة والعذر ثلاثة ، وكيفية الصلاة فيها
- ٣٤٥ - مناقشة من يخالف الجمهور في الوقت المشترك
- ٣٥٢ - العذر نوعان
- ٣٥٢ - جنس الجهاد أفضل من جنس الحج
- ٣٥٤ - الجمع للاشتغال بالجهاد
- ٣٥٨ - الجمع بين الصلاتين بالتيمم خير من الصلاة المنهي عنه
- الجمع بين الصلاتين صلاة في الوقت ، لكنه لا يجوز إلا لحاجة
- ٣٦١ أو مصلحة راجحة
- ٣٦٢ - اعتراض من ينهى عن الجمع
- ٣٦٢ - الجواب عنه
- الوقت يكون خمسة في حال الاختيار ، وثلاثة في حق المعذور ٣٦٥
- الجمع بين الصلاتين في الوقت المشترك ثابت بالسنة في مواضع ٣٦٦
- تفويت الصلاة لا يجوز بحال ٣٦٧
- من أوجب التفويت ومنع الجمع فقد جمع بين أصليين ضعيفين ٣٦٧
- (١٣) مسألة في رجل فقير وعليه دين ، هل لأخيه الغني دفع الزكاة
- ٣٦٩ إليه؟
- ٣٧١ - نعم يجوز ذلك ، ويجوز تعجيل الزكاة
- ٣٧١ - بيان وجوه ضعف قول من منع من إعطاء الزكاة له
- ٣٧٥ (١٤) مسألة في التسمية على ذكاة الذبيحة وذكاة الصيد
- ٣٧٧ - اختلاف العلماء في ذلك

- ٣٧٧ - الصواب أن متروك التسمية لا يَحِلُّ أكله
- ٣٧٨ - الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة
- ٣٨٠ - وجوه الدلالة من حديث عدي بن حاتم
- أدلة إيجاب التسمية على الزكاة أظهر بكثير من أدلة وجوب قراءة التسمية في الصلاة
- ٣٨٩ (١٥) مسألة في أكل لحم الضبع والثعلب وسنور البر وابن آوى وجلودهم
- ٣٩١ - ما ثبت أنه من السباع - كالنمر وابن آوى وابن عرس - فلا يحل لحمه ، ولا تلبس الفراء من جلده ، وما لم يكن من السباع - كالضبع - فإنه يؤكل لحمه ويلبس جلده
- ٣٩٤ - في الثعلب والسنور نزاع
- ٣٩٤ (١٦) مسألة في الشاة المذبوحة ونحوها ، هل يجوز بيعها دون الجلد؟
- ٣٩٥ - نعم يجوز بيعها
- ٣٩٧ (١٧) مسألة في إجارة الإقطاع
- ٣٩٩ - إيجار الإقطاع صحيح
- ٤٠١ - من أفتى بأنه لا يصح ليس معهم بذلك نقلٌ عن أحدٍ من الأئمة
- ٤٠١ - ليس لأحد أن يُحدث مقالةً في الإسلام في مثل هذا الأمر
- ٤٠٣ - الإجارة جائزة بالنص والإجماع في مواضع متعددة

- ٤٠٥ (١٨) مسألة في ضمان البساتين والأرض
- ٤٠٧ - فيها ثلاثة أقوال :
- (١) لا يجوز بحال، بناءً على أن هذا داخل في النهي عن بيع
٤٠٧ الثمر قبل أن يبدو صلاحه
- (٢) إن كانت منفعة الأرض هي المقصودة، والشجر تبع، جاز
٤٠٨ أن يؤجر الأرض، ويدخل في ذلك الشجر تبعاً
- (٣) يجوز ضمان الأرض والشجر جميعاً، وإن كان الشجر أكثر
٤٠٨
- بيان أن هذا الضمان ليس فيما نهى عنه النبي ﷺ
٤٠٩
- ما نهى عنه النبي ﷺ من بيع المعدومات
٤١٤
- مسألة النزاع من باب الإجازات
٤١٤
- الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد
٤١٦ وتقليلها
- إذا تلفت المنفعة في الإجارة قبل التمكن من استيفائها، وبعد
٤١٧ التمكن
- أصل مسألة ضمان البساتين هو الفرق بين البيع والإجارة
٤١٨
- إذا كان البستان أجناساً، فبدا الصلاح في جنس من ذلك
٤٢٢